الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7
6 March 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثامن والسبعون
مونتريال، 4 – 7 أبريل / نيسان 2017

معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن تكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: التعزيز المؤسسي

معلومات أساسية

1- في اجتماعها الثامن والعشرين[1]، اعتمدت الأطراف في بروتوكول مونتريال تعديل كيغالي[2]، والمقرر 2/XXVIII بشأن التعديل المتعلق بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية. وفي الفقرة 20 من المقرر 2/XXVIII، طلبت الأطراف إلى اللجنة التنفيذية أن تدرج في التعديل الأنشطة التمكينية التالية لكي تمول في إطار التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلوروية: بناء القدرات والتدريب على التعامل مع بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع الصيانة وقطاعي التصنيع والإنتاج؛ والتعزيز المؤسسي؛ وإصدار التراخيص بموجب المادة 4 باء؛ والإبلاغ؛ ومشاريع البيان العملي؛ ووضع الاستراتيجيات الوطنية.

2- وفي سياق البند 10 من جدول الأعمال المتعلق بالمسائل ذات الصلة باللجنة التنفيذية الناشئة عن الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال للاجتماع السابع والسبعين[3]، ناقشت اللجنة التنفيذية مذكرة من الأمانة تهدف إلى السعي إلى الحصول على إرشادات من اللجنة التنفيذية بشأن طريقة السير قدما لمعالجة المقرر 2/XXVIII.

3- وبعد إجراء مناقشة، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة عدة أمور من بينها إعداد جدول أعمال للاجتماع يستند إلى عدة أمور من بينها وثيقة تعدها الأمانة تحتوي على معلومات أولية عن جملة أمور من بينها الأنشطة التمكينية

[1] كيغالي، رواندا، 10 - 15 أكتوبر/تشرين الأول 2016.
[2] المقرر 1/XXVIII، المرفق الأول بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/28/12.
[3] مونتريال، كندا، 28 نوفمبر/تشرين الثاني – 2 ديسمبر/كانون الأول 2016.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

اللازمة لمساعدة بلدان المادة 5 في البدء في الإبلاغ وأنشطتها التنظيمية بالعلاقة إلى تدابير الرقابة على الهيدروفلوروكربون (المقرر 59/77(ب)(2)).

4- وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة التنفيذية الأعضاء في الاجتماع السابع والسبعين إلى تبادل المعلومات ذات الصلة مع الأمانة في موعد أقصاه 31 يناير/كانون الثاني 2017، نظرا إلى الوقت المحدود المتبقي قبل نهاية عام 2016 (المقرر 59/77(ج))[4].

5- وأعدت الأمانة الوثيقة الحالية استجابة للعناصر المذكورة أعلاه من المقرر 59/77.

نطاق الوثيقة

6- بموجب الفقرة 20 من المقرر 2/XXVIII، أدرجت الأطراف التعزيز المؤسسي كنشاط تمكيني. وبالإضافة إلى ذلك، بموجب الفقرة 21 من نفس المقرر، "وجهت الأطراف اللجنة التنفيذية إلى زيادة الدعم المقدم لتعزيز المؤسسات في ضوء الالتزامات الجديدة المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب هذا التعديل." وبالنظر إلى أهمية التعزيز المؤسسي بالنسبة لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وعدد المقررات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية، ترد في هذه الوثيقة على نحو منفصل مناقشة أجريت للتعزيز المؤسسي في سياق تعديل كيغالي والمقرر 2/XXVIII.

7- وفي الاجتماع الرابع والسبعين (مايو/أيار 2015)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب))[5]، التي عرضت استعراضا موجزا لتاريخ تمويل التعزيز المؤسسي، وصلاته بأشكال أخرى للدعم المؤسسي وبناء القدرات المقدمة من خلال وحدات إدارة المشروع في خطط الإزالة المتعددة السنوات، وبرنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب).

8- ولدى إعداد الوثيقة، أخذت الأمانة في الاعتبار قواعد وسياسات اللجنة التنفيذية لتمويل التعزيز المؤسسي؛ والوثائق السابقة عن التعزيز المؤسسي؛ والمناقشات مع الوكالات المنفذة بخصوص المسائل التي تم تبينها عند استعراض الطلبات لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة من بلدان المادة 5؛ والمشاورات الثنائية مع فرادى الوكالات التي تتعامل مع مشروعات التعزيز المؤسسي. وأجري تقييم في الوثيقة لأهمية دعم التعزيز المؤسسي في المساهمة في تحقيق امتثال بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال؛ وحددت نطاق الأنشطة التي يتعين أن تجريها وحدات الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5 لتحقيق تدابير الرقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية فيما بعد عام 2015[6].

9- وبعد المناقشة، قررت اللجنة التنفيذية عدة أمور من بينها الموافقة على "جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها عند مستوى نسبته 28 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا، بحد أدنى لتمويل التعزيز المؤسسي قدره 42,500 دولاراً أمريكياً في السنة، من أجل الاستمرار في دعم الامتثال لبروتوكول مونتريال ومواجهة التحديات المتصلة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع أهداف المقرر 6/XIX والانتقال إلى البدائل التي يكون لها أقل آثر بيئي". وقررت اللجنة أيضا مراجعة التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في أول اجتماع لها في عام 2020 (المقرر 51/74(ج) و(د)).

10- وفي الاجتماع السابع والسبعين، اقترحت كبيرة موظفي الرصد والتقييم تقييما لمشروعات التعزيز المؤسسي كجزء من برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2017[7]. وخلال المناقشة، ذُكر أن الغرض من التقييم هو النظر في مدى

[4] وردت معلومات من حكومات الأرجنتين، وألمانيا، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن حكومتا ألمانيا واليابان قدمتا معلومات تتعلق بالوثيقة الحالية. ويرد النص الكامل للمعلومات المستلمة من أعضاء اللجنة التنفيذية في المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/1/Add.1 (جدول الأعمال المؤقت المشروح).

[5] UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51.

[6] نفس المرجع، الفقرة 15.

[7] UNEP/OzL.Pro/ExCom/77/10.

الدعم الإضافي الذي ينبغي تقديمه في ضوء الالتزام بشأن المواد الهيدروفلوروكربونية، وربما قد يتعين على الأمانة والوكالات المنفذة أن تستخدم هذا الاستعراض من الاجتماع الرابع والسبعين لتقييم عبء العمل الإضافي والإطار الزمني، بدلاً من إجراء تقييم إضافي[8].

11- وتستعرض هذه الوثيقة وتستكمل المعلومات في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51، وتحديدا فيما يتعلق بأنشطة التعزيز المؤسسي والتحديات المواجهة بخصوص تعديل كيغالي. ويعرض المرفق الأول بالوثيقة موجزا لإعداد القواعد والسياسات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي ويعرض المرفق الثاني قائمة بالوثائق الرئيسية بشأن سياسة التعزيز المؤسسي.

12- ولدى استعراض هذه الوثيقة، قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في المعلومات التالية المقدمة من أعضاء اللجنة التنفيذية[9] استجابة للمقرر 59/77(ج).

ألمانيا

13- أشارت حكومة ألمانيا إلى أن التعزيز المؤسسي ينبغي أن يحافظ على العلاقة فيما يتعلق بمستوى تجديد الموارد. ونظرا لوجود مشابهات كثيرة بين إدارة الهيدروفلوروكربون والهيدروفلوروكلوروكربون، يمكن ترشيد التكاليف. ويمكن أن تشكل التكاليف المتعلقة بإجمالي الاستهلاك بموجب التنفيذ جانبا مهما.

اليابان

14- فيما يتعلق بالأنشطة التمكينية، ترى حكومة اليابان أنه ينبغي إعطاء الأولوية خاصة إلى: (أ) بناء القدرات والتدريب على التعامل مع بدائل الهيدروفلوروكربون في قطاع الخدمة، وقطاعي التصنيع والإنتاج؛ (ب) والتعزيز المؤسسي؛ (ج) ومشاريع البيان العملي.

مبالغ دعم التعزيز المؤسسي

15- في الاجتماع السابع (يونيو/حزيران 1992)، وافقت اللجنة التنفيذية على مشروعات التعزيز المؤسسي لأول مرة[10] على أساس الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20، التي قدمت الحدود القصوى الإرشادية وفئات التمويل للتعزيز المؤسسي[11]. وفي اجتماعها التاسع عشر (مايو/أيار 1996)، ناقشت اللجنة التنفيذية مستويات التمويل لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي وقررت، *في جملة أمور*، أن التجديدات الأولية ستكون عند نفس مستوى التمويل السنوي، والموافقة الأولى لمدة سنتين وستكون مشروطة بتقديم تقرير عن التقدم المحرز وخطة مفصلة للعمل في المستقبل. وسيكون أي تجديد لاحق لمدة عامين أيضا. وتمت زيادة التمويل للتعزيز المؤسسي في ديسمبر/كانون الأول 2001 بنسبة 30 في المائة من أجل مساعدة بلدان المادة 5 في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 57/35)، وفي عام 2015 لمعالجة التحديات المتعلقة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 51/74(ج)). وزاد المقرر 51/74(ج) أيضا من الحد الأدنى من مستوى التمويل السنوي لمشروعات التعزيز المؤسسي في بلدان الاستهلاك المنخفض والمنخفض للغاية من 30,000 دولار أمريكي في السنة (المقرر 37/43) إلى 42,500 دولار أمريكي في السنة.

---

[8] الفقرة 43 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/77/76.

[9] انظر الحاشية 4.

[10] تمت الموافقة على مشروعات التعزيز المؤسسي لشيلي والأردن والمكسيك.

[11] الفئة 1: البلدان المرتفعة الاستهلاك (أعلى من 10,000 طن من قدرات استنفاذ الأوزون – حوالي 400,000 دولار أمريكي)؛ والفئة 2: البلدان المتوسطة الاستهلاك (10,000-5,000 طن من قدرات استنفاذ الأوزون - حوالي 300,000 دولار أمريكي)؛ والفئة 3: البلدان المنخفضة الاستهلاك (أقل من 5,000 طن من قدرات استنفاذ الأوزون – حوالي 170,000 دولار أمريكي). وكانت مستويات التمويل أرقاما إرشادية وتأخذ في الحسبان احتياجات الأطراف على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة ظروف البلد. وعناصر تمويل التعزيز المؤسسي هي معدات المكاتب والموظفين وتكاليف التشغيل.

16- ومنذ الاجتماع السابع، وافقت اللجنة التنفيذية على مبلغ 123,895,821 دولار أمريكي، زائد تكاليف دعم الوكالة بمقدار 7,210,170 دولار أمريكي لمشروعات التعزيز المؤسسي، وهو يمثل أقل من 4 في المائة من مجموع الأموال الموافق عليها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف[12]. ومن المعترف به أن التمويل الموافق عليه لدعم التعزيز المؤسسي هو مساهمة مهمة في تحقيق امتثال بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال.[13]

أنشطة التعزيز المؤسسي في ضوء التخلص التدريجي من المواد الهيدروفلوروكربونية

17- إضافة إلى الأنشطة التي يتعين أن تجريها وحدات الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5 للتخلص التدريجي من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتحول إلى بدائل تقلل الأثر البيئي (المقرر 51/74(ج))[14]، عليها أن تنفذ ما يلي من أجل إعداد إطار مؤسسي لتنفيذ تعديل كيغالي والامتثال له.

مساعدة السلطات المعنية في التصديق على تعديلات كيغالي لبروتوكول مونتريال

18- ينبغي أن تقود وحدة الأوزون الوطنية الإجراء الإداري للتصديق على تعديل كيغالي بالتنسيق مع أصحاب المصلحة. ويمكن أن يكون التصديق على الاتفاقات الدولية عملية سياسية طويلة ومعقدة قد تتنافس مع المسائل الأخرى ذات الأولوية الوطنية في جدول أعمال البرلمان. وينطوي التصديق على المستوى الوطني على فهم لتعديل كيغالي، وتحليل لاستهلاك البلد من المواد الهيدروفلوروكربونية، والإنتاج في بعض الحالات، كأساس لإعداد خطة عمل للتخلص التدريجي من الهيدروفلوروكربون. ومن شأن المشاورات مع إدارات الحكومة المسؤولة عن المناخ والطاقة فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين أن تكون حيوية من أجل تنسيق الجهود وتجنب المواقف المتعارضة المحتملة بخصوص بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد يحتاج الأمر إلى عمل إضافي نظرا لأنه يتطلب فهما للمسائل المتعلقة بالمناخ وكفاءة الطاقة.

التشريعات

19- سيتطلب الأمر أن تعتمد بلدان المادة 5 وتنفذ التشريعات واللوائح للرقابة على استهلاك الهيدروفلوروكربون ورصده (والإنتاج حسب الاقتضاء). وينبغي تمديد تراخيص الواردات/الصادرات ونظم الحصص لتغطية المواد الهيدروفلوروكربونية وعند تفعيلها ينبغي أن تستطيع أن تضمن التزام البلدان لتدابير الرقابة على مواد المرفق واو. ويتطلب الأمر إجراء مشاورات وثيقة بين وحدة الأوزون الوطنية وإدارات الجمارك لضمان قيام موظفي الجمارك بتحمل المسؤوليات الإضافية لرصد التجارة في المواد الهيدروفلوروكربونية ورقابتها.

20- وبينما قد يبدو هذا من الأعمال العادية التي تقوم بها وحدة الأوزون الوطنية، فهو أمر أكثر تعقدا لأن التشريعات واللوائح يمكن فحسب إعدادها بعد خطوة تحليل للسياسات لترسيم التخلص التدريجي من المواد الهيدروفلوروكربونية على المستوى الوطني. كما يمكن أن تتطلب وحدة الأوزون الوطنية فهما عمليا لمفهومي المناخ والطاقة مثل مكافئات ثاني أكسيد الكربون وكفاءة الطاقة.

---

[12] في الاجتماع السابع، بلغ مطلب التمويل التقديري لفترة ثلاث سنوات للتعزيز المؤسسي 8.84 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل ما نسبته 4.42 في المائة من الحجم الحالي للصندوق، أي 200 مليون دولار أمريكي (الفقرة 7، الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20). وفي الاجتماعين الحادي والستين والرابع والسبعين، تم الإبلاغ عن أن المبالغ الإجمالية لتمويل التعزيز المؤسسي الموافق عليها حتى تاريخ هذين الاجتماعين تمثل أقل مما نسبته 4 في المائة من إجمالي المبالغ الموافق عليها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف (الفقرة 5من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49 والفقرة 11 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51).

[13] الفقرات 11 إلى 13 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51.

[14] ترد هذه الأنشطة في الفقرة 15 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51.

بيانات البرنامج القطري وبيانات المادة 7

21- وحدة الأوزون الوطنية هي نقطة الاتصال لجمع واستعراض بيانات البرنامج القطري[15] لتقديمها إلى الصندوق المتعدد الأطراف (بحلول 1 مايو/أيار كل سنة) وبيانات المادة 7 إلى أمانة الأوزون. ومن شأن تنسيق وجمع وتحليل والتحقق من التقارير المرحلية وتقديمها بشأن تنفيذ البرامج القطرية وبيانات عن استهلاك وإنتاج مواد المرفق واو بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال أن يعرض بعض التحديات الجديدة التي تواجه بلدان المادة 5. وبينما استعراض بيانات البرنامج القطري ونماذج الإبلاغ بموجب المادة 7 لتتضمن المواد الهيدروفلوروكربونية ما زال قيد التطوير، من المرجح أن مثل هذا الإبلاغ سيكون أكثر تعقيدا، ليس فحسب لوجود أعداد كبيرة من المواد الهيدروفلوروكربونية وخلائط الهيدروفلوروكربون، بل أيضا لأن وحدة الأوزون الوطنية ينبغي أن تتعامل مع قطاعات جديدة.[16]

22- ونظرا للتحديات الجديدة لجمع ومعالجة البيانات عن المواد الهيدروفلوروكربونية، من المرجح أن الجهود المهمة للتدريب في هذا المجال ستكون مطلوبة. وتشكل خلائط الهيدروفلوروكربون الجزء الرئيسي لاستهلاك الهيدروفلوروكربون وبالتالي ستحتاج وحدة الأوزون الوطنية إلى فهم لصياغات مختلف خلائط الهيدروفلوروكربون، وإمكانية مكوناتها على إحداث الاحترار العالمي من أجل فهم الأثر على الاستهلاك، الذي يعبر عنه بمكافئ ثاني أكسيد الكربون، وذلك في قطاعات مختلفة، وكيفية تحديد خط أساس البلد وتخطيط الأهداف الوطنية للتخلص التدريجي من المواد الهيدروفلوروكربونية.

23- وستستمر وحدة الأوزون الوطنية في العمل على نحو وثيق مع موظفي الجمارك والذي يعتبر عملهم أساسيا لتحقيق الامتثال لأهداف بروتوكول مونتريال من خلال رصد التجارة. ويمثل النقص الحالي لرموز الجمارك المحددة في النظام المتجانس تحديات بالنسبة لإعداد نظم التراخيص للهيدروفلوروكربون وقدرة موظفي الجمارك على التعريف الصحيح للشحنات. ويمجرد استكمال النظام المتجانس برموز للمواد الهيدروفلوروكربونية، سيعتمد نجاح إدخالها واستخدامها على تدريب إضافي لموظفي الجمارك.

المعايير والسلامة

24- ستلعب وحدة الأوزون الوطنية دورا في مواصلة تعزيز الهياكل المؤسسية لضمان الاستخدام الآمن لبدائل صديقة للبيئة ولكنها قابلة للاشتعال وسامة للمواد الهيدروفلوروكربونية، بما في ذلك من خلال تحديث مدونات السلامة وإعداد المعايير المناسبة، وبناء القدرات والتدريب وإصدار الشهادات للفنيين. وينبغي تعزيز قدرة وحدة الأوزون الوطنية على التواصل مع لجان المعايير الوطنية للتشجيع على اعتماد معايير السلامة وكفاءة الطاقة لمعدات التبريد وتكييف الهواء التي ستعلب دورا رئيسيا في ضمان تصنيع و/أو مبيعات معدات التبريد وتكييف الهواء التي تتمتع بالسلامة وكفاءة الطاقة.

المشاورات والتنسيق مع الوكالات الوطنية والصناعة

25- يتمثل دور وحدة الأوزون الوطنية في إعداد استراتيجية وطنية للتخلص التدريجي من الهيدروفلوروكربون للوفاء بتدابير الرقابة في تعديل كيغالي وإدارة الدعم المالي من الصندوق المتعدد الأطراف وكيانات التمويل المحتملة الأخرى. ومثل إزالة المواد المستنفدة للأوزون، يجب أن تدرج استراتيجية التخلص التدريجي من الهيدروفلوروكربون في الخطط الوطنية وبالتالي تتطلب التشاور الوثيق مع صانعي القرار والجهات الفاعلة الرئيسية

[15] تمكن التقارير عن بيانات البرنامج القطري الأمانة من تتبع الحالة والتقدم المحرز في إزالة المواد المستنفدة للأوزون من أجل تأكيد مدى الالتزام بالامتثال أو عدم الامتثال المحتمل الذي يحدث قبل تقديم تقارير عن بيانات المادة 7، ولتيسير استعراض مقترحات المشروعات المقدمة من بلدان المادة 5.

[16] في أول اجتماع للتنسيق بين الوكالات، أشارت أمانة الأوزون إلى أنها تعد نموذج إبلاغ عن المادة 7 يسمح للبلدان بالإبلاغ عن كميات المواد الهيدروفلوروكربونية النقية وخلائط الهيدروفلوروكربون بالأطنان المترية. وسيتم الحساب اللاحق لاحتساب كميات مكافئ ثاني أكسيد الكربون بطريقة منهجية وتقدم البيانات الناتجة إلى البلد المعني.

ووزارات أو إدارات المناخ، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة العاديين. وسيتطلب ذلك معرفة اللوائح الوطنية بخصوص سياسات الطاقة، وكفاءة الطاقة، والتوسيم والمعايير، واستراتيجية البلد لخفض الانبعاثات الوطنية من غازات الدفيئة من أجل مواءمة الإجراءات بموجب تعديل كيغالي مع أهداف ليس فحسب بروتوكول مونتريال، بل أيضا المساهمات المحددة على الصعيد الوطني فيما يتعلق باتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا ملاحظة أن مفاهيم ونماذج الإبلاغ لبروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تختلف كثيرا.

26- وسيحتاج الأمر إلى وقت طويل لإنشاء مثل هذه الروابط الرسمية وإجراء المشاورات وعمليات التنسيق من أجل تنسيق الجهود عبر وزارات و/أو إدارات عديدة. وقد يتطلب الأمر أن تجري أيضا وحدة الأوزون الوطنية المزيد من المشاورات وأنشطة الإبلاغ المتصلة بأي أموال إضافية تمنحها الكيانات الأخري للتمويل.

المعلومات والتوعية العامة

27- تلعب وحدة الأوزون الوطنية دورا رئيسيا في زيادة التوعية العامة وتوعية أصحاب المصلحة بتعديل كيغالي، وسيكون لديها عمل إضافي للحصول على منتجات ذات معلومات محددة أو المنشورات عن المواد الهيدروفلوروكربونية وإنتاجها ونشرها، والبدائل ذات الإمكانية المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، وكفاءة الطاقة، وغير ذلك من الأمور.

أشكال أخرى من الدعم المؤسسي من خلال وحدة إدارة المشروع وبرنامج المساعدة على الامتثال

28- وافقت اللجنة التنفيذية أيضا على التمويل لإنشاء وصيانة وحدات إدارة المشروع[17] في إطار خطط الإزالة الوطنية أو القطاعية. وفي سياق خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في البلدان بخلاف بلدان الاستهلاك المنخفض، فإن وحدة إدارة المشروع هي وحدة فنية مسؤولة عن إدارة المشروع وبالتالي فهي مهمة مميزة عن وحدة الأوزون الوطنية. وبالنسبة لبلدان الاستهلاك المنخفض، لا توجد عادة وحدة إدارة المشروع مميزة وتقوم وحدة الأوزون الوطنية بإدارة مشروع خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتتسق هذه الملاحظات مع النتائج السابقة خلال فترة إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية التي وصفت ثلاثة أنواع من نماذج وحدة إدارة المشروع[18]: لم تنشأ وحدة إدارة المشروع، لا سيما في بعض بلدان الاستهلاك المنخفض؛ وحدة الأوزون الوطنية ووحدة إدارة المشروع تتألف من نفس الفريق، مع دفع مرتبات بعض الموظفين من خطة الإزالة؛ وتتحمل وحدات إدارة المشروع المسؤولية عن تنفيذ خطة الإزالة تحت إشراف وحدة الأوزون الوطنية أو بالتوازي معها في بعض الأحيان، وخصوصا في البلدان ذات الاستهلاك الكبير للمواد المستنفدة للأوزون.

29- ويمكن تخصيص ما نسبته 5 إلى 10 في المائة تقريبا (لبلدان بخلاف بلدان الاستهلاك المنخفض) وحتى 20 في المائة (لبلدان الاستهلاك المنخفض) من إجمالي التمويل المطلوب لخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لإنشاء وحدة إدارة المشروع، ويجب تبرير ذلك في مقترح المشروع وفقا للمبادئ التوجيهية لخطط الإزالة الوطنية[19].

30- وفي سياق تقديم الدعم للنهج القطري لإزالة المواد المستنفدة للأوزون، قدمت اللجنة التنفيذية الدعم لبناء القدرات على المستويين الإقليمي والعالمي. وتم تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبلغ 200,000 دولار أمريكي سنويا لدعم التوعية العامة، ومنذ عام 2002 وصاعدا، تلقت البلدان دعما مباشرا بشأن السياسات والمسائل الجوهرية من خلال إضفاء الطابع الرسمي على دورها في تنمية القدرات في برنامج المساعدة على الامتثال. ويساعد مكان موظفي برنامج المساعدة على الامتثال في الأقاليم على توصيل المشورة إلى البلدان، ونتيجة لذلك، قام برنامج

[17] يحتوي المرفق الخامس بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/46 على وصف لأدوار ومسؤوليات وحدة إدارة المشروع.

[18] UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8.

[19] UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/57/Rev.1.

المساعدة على الامتثال بتيسير تبادل المعلومات والتعاون فيما بين وحدات الأوزون الوطنية من خلال اجتماعات الشبكات الإقليمية، وحلقات العمل، وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والدعم المقدم من برنامج المساعدة على الامتثال لمساعدة البلدان على إعداد التشريعات المتعلقة بالمواد المستنفدة للأوزون، وإنشاء نظم التراخيص والحصص، ومنع التجارة غير المشروعة ينظر إليه على أنه أكثر المساهمات الفعالة لبرنامج المساعدة على الامتثال. وفي الاجتماع السابع والسبعين، طلبت اللجنة التنفيذي إلى اليونيب أن يستعرض الهيكل الشامل لبرنامج المساعدة على الامتثال والنظر في عملياته وهيكله الإقليمي للتصدى للاحتياجات الطارئة والتحديات الجديدة، وتقديم تقرير نهائي عن هذا الاستعراض إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيه في اجتماعها التاسع والسبعين (المقرر 38/77(ج)).

توصية الأمانة

31- قد ترغب اللجنة التنفيذية في الإحاطة علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7عن معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن تكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: التعزيز المؤسسي.

المرفق الأول

موجز لإعداد القواعد والسياسات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي

1- في اجتماعها الخامس (نوفمبر/تشرين الثاني 1991)، أقرت اللجنة التنفيذية أن "تقديم الدعم للتعزيز المؤسسي لبلد من بلدان المادة 5، بالرغم من أنه غير وارد صراحة في المبادئ التوجيهية بشأن التكاليف الإضافية التي اعتمدتها الأطراف، يكون، في حالات استثنائية، عنصرا أساسيا في تحقيق أهداف الصندوق المتعدد الأطراف وبروتوكول مونتريال. وبناء عليه، ينبغي تقديم تمويل محدود أو مساعدة من جانب الصندوق للتعزيز المؤسسي. وينبغي أن تقرر اللجنة التنفيذية مستوى مثل هذا التمويل على أساس توصية من الأمانة مع مراعاة كمية المواد الخاضعة للرقابة التي يستهلكها البلد والروابط بين التعزيز المؤسسي ومشروعات التنفيذ الخاصة"[20].

2- وفي اجتماعها السابع (يونيه/حزيران 1992)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة بالتعزيز المؤسسي[21]، التي احتوت على بعض الأرقام الإرشادية للدعم المؤسسي، يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية للوكالات المنفذة وبلدان المادة 5 والبلدان المانحة. وحددت الوثيقة ثلاثة عناصر لتمويل الدعم المؤسسي، وهي المعدات المكتبية، وتكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل. وخلال المناقشة، شعر بعض الأعضاء أن هناك حاجة إلى إجراء تحليل على أساس كل حالة على حدة للاحتياجات من التعزيز المؤسسي في كل بلد. وبالرغم من أن الحد الأقصى من المبالغ يمكن تحديده، ينبغي أن يتمكن كل بلد من تقرير طريقة تخصيص الأموال في ضوء الظروف الخاصة السائدة في البلد. ورأوا أيضا أنه في بعض البلدان، قد يكون من الضروري أن تكون المبالغ أعلى من المبالغ المقترحة في الوثيقة. وبعد ذلك، اعتمدت اللجنة التنفيذية ضمن جملة أمور التوصيات التالية[22] ووافقت على التمويل الأول لمشروعات التعزيز المؤسسي:

(أ) النظر في طلبات بلدان المادة 5 التي تطلب الحصول على المساعدة للتعزيز المؤسسي، وأن يكون هذا النظر على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف الخاصة التي تؤثر على إزالة المواد المستنفدة للأوزون في البلد مع مستوى التمويل؛

(ب) ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو تقديم الموارد اللازمة لتمكين تعزيز آلية داخل البلد لتيسير التنفيذ السريع لمشروعات إزالة المواد الخاضعة للرقابة، فضلا عن كفالة الاتصال بين البلد من ناحية، واللجنة التنفيذية والأمانة والوكالات المنفذة من ناحية أخرى؛

(ج) ينبغي أن ينظر في طلبات التعزيز المؤسسي باعتبارها مشروعات خاصة خاضعة لموافقة اللجنة التنفيذية على أساس طلب مكتوب يقدمه الطرف المعني. غير أنه، في سبيل تفادي أي تأخيرات ممكنة في تقديم الدعم، تستطيع الوكالات المنفذة أن تستعرض وتنفذ تلك الطلبات ضمن برامج عملها، إلا في الحالات التي يكون فيها التمويل المطلوب أكثر من 500,000 دولارا أمريكيا، وأن تقوم بتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية كلما تمت الموافقة على تنفيذ الطلبات المذكورة؛

(د) ينبغي أن تدرج طلبات الحصول على التعزيز المؤسسي في البرنامج القطري للطرف الذي يطلب تلك المساعدة. بيد أن طلبات المساعدة يمكن أن تقدم على حدة بوصفها مشروعات قائمة بذاتها قبل تقديم البرنامج القطري، عندما تقتضي الظروف ذلك.

---

[20] UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/5/Rev.2 والفقرة 28(د) من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16.

[21] UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20.

[22] الفقرة 74 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20.

3- وفي اجتماعها التاسع عشر (مايو/أيار 1996)، اعتمدت اللجنة التنفيذية المبادئ التوجيهية لتجديد مقترحات التعزيز المؤسسي[23] (المقرر 29/19). وأشارت المبادئ التوجيهية إلى أنه بالنسبة للمشروعات الجديدة للتعزيز المؤسسي، ستكون الموافقة لفترة ثلاث سنوات، بينما ستكون التجديدات الأولية عند نفس مستوى التمويل كل سنة حسب الموافقة الأولى لفترة سنتين وستكون مشروطة بتقديم تقرير عن التقدم المحرز وخطة مفصلة للعمل في المستقبل. وسيكون أي تجديد لاحق لفترة سنتين أيضا.

4- وفي اجتماعها الثلاثين، نظرت اللجنة التنفيذية في التقرير النهائي بشأن تقييم عام 1999 لمشروعات التعزيز المؤسسي[24] ومشروع خطة عمل للمتابعة. وفي المقرر 7/30، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي، ضمن جملة أمور:

(ب) أن تحث جميع البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 التي لديها مشروعات دعم مؤسسي أن تضمن:

(1) منح وحدة الأوزون الوطنية ولاية واضحة ومسؤولية لتنفيذ العمل اليومي إعداد وتنسيق، وكلما كان متعلقا بذلك، تنفيذ أنشطة الحكومة لتلبية التزاماتها بمقتضى بروتوكول مونتريال، ويتطلب هذا أيضا الوصول إلى متخذي القرارات والوكالات المنفذة؛

(2) وضع وقدرات وحدة الأوزون الوطنية وتواصل عمل العاملين والموارد وخط القيادة داخل الهيئة المسؤولة عن قضايا الأوزون تمكن وحدة الأوزون الوطنية من تنفيذ مهماتها على أكمل وجه؛

(3) أن تعهد إلى موظف من مستوى رفيع أو وظيفة داخل الهيئة المسؤولة الساملة للإشراف على عمل وحدة الأوزون الوطنية وضمان أن العمل المتخذ كاف ليلبي الالتزامات بمقتضى البروتوكول؛

(4) هياكل الدعم الضروري، مثل لجان التوجيه أو الأفرقة الاستشارية موجودة، وتشرك السلكات المناسبة الأخرى والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛

(5) الموظفين والموارد المالية والمعدات التي يوفرها الصندوق متعدد الأطراف تخصص بالكامل لمهمة القضاء على استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون وتتاح لوحدة الأوزون الوطنية؛

(6) خطط العمل السنوية لوحدة الأوزون الوطنية تعد وتتكامل في عمليات التخطيط الداخلية للسلطات؛

(7) إعداد نظام يعتمد عليه أجمع ورصد البيانات بشأن واردات وصادرات وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون؛

(8) التدابير المتخذة والمشاكل التي يجري مواجهتها تبلغ إلى الأمانة و/أو الوكالة المنفذة المسؤولة عن مشروع الدعم المؤسسي عندما تكلب ذلك اللجنة التنفيذية؛

(ج) أن تطلب إلى الأمانة، بالتعاون مع البلدان التي تعمل بمقتضى المادة 5 وغير العاملة لمقتضى المادة 5 المهتمة والوكالات المنفذة، إعداد مبادئ توجيهية عامة لاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات دعم مؤسسي جديدة ومتجددة تدرج في العناصر تجت البند (ب)، بينما يجري

[23] UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/52 والتصويب 1.
[24] UNEP/OzL.Pro/ExCom/30/6 والتصويب 1.

التسليم بأن الاتفاقات ينبغي أن تكون ملائمة ومتكيفة لحالات معينة في البلدان المختلفة. وينبغي أن تؤكد هذه المبادئ على أن الأعمال التي يضطلع بها ينبغي إقرارها بصورة عامة فقط في اتفاق الدعم المؤسسي؛

(د) أن توجه الوكالة المنفذة المسؤولة عن مشروع دعم مؤسسي متابعة حالة القضاء التدريجي والمشاكل التي تواجهها وحدة الأوزون الوطنية ومناقشة واقتراح حلول ممكنة مع وحدات الأوزون الوطنية؛

(هـ) أن توجه جميع الوكالات المنفذة ضمان أن مقترحاتها بمشروعات تقوم على أساس التخطيط الاستراتيجي الحالي لحكومة البلد العامل بمقتضى المادة 5 وضمان أن وحدة الأوزون الوطنية تشترك بالكامل في تخطيط وإعداد المشروعات، وأن توفر لوحدات الأوزون الوطنية بصورة مستمرة معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ ومساعدتها على تحسين قدرتها على الرصد وتقييم المشروعات المنفذة وتأثيراتها على المستوى القطري؛

(و) أن تطلب إلى الوكالات المنفذة أن تحدد إجراء يبرر إعادة تخصيص الأموال فيما بين أبواب ميزانية مشروعات الدعم المؤسسي وإبلاغ الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية؛

(ز) أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استعراض ما إذا كان الإبلاغ عن التقدم المحرز الربع سنوي يمكن تمديده إلى فترات ستة أشهر وإبلاغ ذلك إلى الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية.

5- واستجابة للمقرر 7/30، نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2000) في وثيقة متعلقة بالمبادئ العامة للاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي الجديدة والمجددة[25]. وأدرجت الوثيقة العناصر المشار إليها في المقرر 7/30 في الأقسام ذات الصلة في وثائق اتفاقات اليونيب واليونيدو. واستنادا إلى هذه الوثيقة، طلبت اللجنة التنفيذية إلى اليونيب واليونيدو جملة أمور من بينها نقل بعض العناصر في الفقرة (ب) من المقرر 7/30 في نموذج الاتفاق المنقح من القسم 3-3 "الافتراضات" إلى القسم 6-4-1 "الأحكام والشروط العامة"؛ وطلبت إلى البنك الدولي إعادة النظر في رسالة التعديل المقترحة حتى تتمشى مع المقرر 7/30 (المقرر 15/32).

6- وبعد ذلك، في اجتماعها الثالث والثلاثين (مارس/آذار 2001)، أحاطت اللجنة التنفيذية علما بالتعديلات المقترحة من الوكالات المنفذة على اتفاقاتها لمشروعات التعزيز المؤسسي، على النحو الوارد في الوثيقة المتعلقة بالمبادئ العامة للاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي الجديدة والمجددة (متابعة للمقرر 15/32)[26]. ومن خلال المقرر 12/33، أحاطت اللجنة التنفيذية علما مع التقدير بمقترحات اليونيب واليونيدو والبنك الدولي للامتثال لمتطلبات المقررين 7/30 و15/32، وطلبت إلى الوكالات المنفذة جملة طلبات من بينها تطبيق تلك المتطلبات الجديدة في جميع الاتفاقات في هذا المجال في المستقبل.

7- وفي الاجتماع الخامس والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2001)، وخلال المناقشة بشأن دراسة بشأن تعريف لنقطة بداية تحديد الخفض المستدام لما تبقى من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون المؤهل للتمويل من جانب الصندوق المتعدد الأطراف (متابعة للمقرر 66/34(أ))[27]، قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا لتنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثلاثين[28]. وتضمن الاقتراح قسما

[25] UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/18.
[26] UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/16.
[27] البند 7(أ) من جدول الأعمال، استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/61.
[28] UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/CRP.1.

عن مشروعات التعزيز المؤسسي، يقترح ضمن جملة أمور أن تتم الموافقة على هذه المشروعات وتجديداتها بمستوى نسبته 30 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا. وهذا سيساعد البلدان على تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد المتفق عليه، وسيعطيها المزيد من الدعم لمجالات حرجة مثل توعية الجمهور. وبالإضافة إلى هذه الزيادة المباشرة في التمويل، سيتم تزويد اليونيب بمبلغ قدره 200,000 دولار أمريكي سنويا لدعم التوعية العامة، وستتلقى البلدان دعما معززا مباشرا بشأن السياسات والمسائل الجوهرية من خلال برنامج المساعدة على الامتثال التابع لليونيب. ومن الملاحظ أيضا أنه من المرجح أن تتلقى البلدان التي تنفذ خطط الإزالة الوطنية تمويلا للتعزيز المؤسسي عند مستوى أعلى من المستوى المتوقع لتيسير تنفيذ المشروع الوطني، على النحو الموافق عليه صراحة في اتفاقات الإزالة ذات الصلة.

8- وبعد ذلك، في المقرر 57/35، قررت اللجنة التنفيذية أن جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها سيتم الموافقة عليها بمستوى نسبته 30 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا. وأشارت اللجنة التنفيذية أيضا في نفس المقرر إلى أن الزيادة بنسبة 30 في المائة في مستوى تمويل التعزيز المؤسسي "ينبغي أن يسود بالنسبة لبلدان المادة 5 لغاية عام 2005 إلى أن يتم استعراضه مرة أخرى. وسيشمل هذا الاقتراح أيضا التزاما واضحا بأن هذا المستوى من التعزيز المؤسسي [التمويل] أو المستوى القريب منه ينبغي أن يسود بالنسبة لجميع بلدان المادة 5 لغاية ما لا يقل عن عام 2010، حتى إذا كان ينبغي أن تزيل هذه البلدان بشكل مبكر". ونظرا لأن التعزيز المؤسسي والأنشطة غير الاستثمارية الأخرى تسهم في التخفيضات في استخدام المواد المستنفدة للأوزون، حدد المقرر 57/35 أيضا لهذه المشروعات قيمة الإزالة بمبلغ 12.10 دولارات أمريكية للكيلوغرام. وبعد ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية في المقرر 7/36 على أن هذه القيمة لن يتم تطبيقها على أنشطة التعزيز المؤسسي الممولة في بلدان الاستهلاك المنخفض.

9- ولاحظ المقرر 57/35 أيضا أنه "بالإضافة إلى هذه الزيادة المباشرة في التمويل، سيتم تزويد اليونيب، على النحو المتفق عليه في عام 2000، بمبلغ قدره 200,000 دولار أمريكي سنويا لدعم التوعية العامة، وستتلقى البلدان دعما معززا مباشرا بشأن السياسات والمسائل الجوهرية من خلال البرنامج الجديد للمساعدة على الامتثال التابع لليونيب. وأخيرا، تجدر ملاحظة أنه من المرجح أن تتلقى البلدان التي تنفذ خطط الإزالة الوطنية تمويلا للتعزيز المؤسسي عند مستوى أعلى من المستوى المتوقع لتيسير تنفيذ المشروع الوطني، على النحو الموافق عليه صراحة في اتفاقات الإزالة ذات الصلة."

10- وفي اجتماعها الثالث والأربعين (يوليه/تموز 2004)، عالجت اللجنة التنفيذية حالة بلدان الاستهلاك المنخفض للغاية[29] وقررت زيادة المستوى الأدنى من التمويل للتعزيز المؤسسي إلى 30,000 دولارا أمريكيا سنويا شريطة أن البلد المعني قد عين مسؤول أوزون بدوام كامل لإدارة وحدة الأوزون وتم وضع نظام وطني لإصدار التراخيص للرقابة على واردات المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 37/43).

11- وفي الاجتماع الرابع والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2004)، قدمت حكومة الصين ورقة غير رسمية بشأن تعزيز بناء قدرات وحدة الأوزون في بلدان المادة 5 في المراحل النهائية لفترة الامتثال[30]. واقترحت الورقة، ضمن جملة أمور أن الصندوق ينبغي أن يزيد من المدخلات في الأنشطة غير الاستثمارية وبناء القدرات في بلدان المادة 5 في المرحلة الأخيرة من فترة الامتثال، وخصوصا في القضاء على التجارة غير المشروعة، وصياغة السياسات والإنفاذ، والنهوض بتكنولوجيا الإحلال، وإدارة المعلومات؛ وإدراج بناء قدرات وحدات الأورون الوطنية في جداول أعمال اللجنة (أي عمل وحدة الأوزون الوطنية، ومشاكل الإدارة التي تواجهها وسبل تسويتها)؛ وتعزيز شبكات اليونيب، وخصوصا أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحسين قدرات وحدات الأوزون الوطنية.

[29] UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/49.

[30] UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/73، المرفق العشرون.

12- وقررت اللجنة التنفيذية (المقرر 64/44) أن يعمل بعض الممثلين على المسائل في الفترة الفاصلة بين الدورات ويقدمون ورقة منحقة إلى الاجتماع الخامس والأربعين. واستجابة للمقرر 64/44، قدمت حكومة الصين ورقة إضافية تمد من المقترح لتعزيز قدرات وحدة الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5 في المراحل الأخيرة لفترة الامتثال للبروتوكول[31]. وفيما يتعلق بالقدرات المؤسسية، اقترحت الورقة أن على اللجنة أن تستعرض شروط الامتثال القادمة، والتكيف والمهام ومدى قابليتها لإجراءات التشغيل الحالية وآليات التشغيل. وينبغي أن تدرج مسائل مثل بناء قدرات وحدة الأوزون الوطنية وحالة العمل في جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية. وينبغي دعم بلدان المادة 5 وتيسيرها في مواصلة تعزيز سياساتها وقوانينها ولوائحها للامتثال، حتى تتعزز قدرات حكوماتها على رصد الامتثال وإدارته.

13- ومن خلال المقرر 55/45، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة أن تتوسع في الورقة من الصين وتقدم إلى الاجتماع السابع والأربعين النتائج الأولية لتحليل لمزيد من العمل المحتمل والسياسات اللازمة للمساعدة على الامتثال لشروط الإزالة لجميع المواد المستنفدة للأوزون التي يغطيها بروتوكول مونتريال، بما في ذلك استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي المتوقعة في إطار المقرر 57/35.

14- وفي الاجتماع السابع والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني 2005)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة بمزيد من العمل المحتمل والسياسات اللازمة للمساعدة على الامتثال لجميع شروط إزالة المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي المتوقعة في إطار المقرر 57/35[32]. وكانت المسائل المعروضة في الوثيقة تندرج في ثلاث فئات، وهي مدى كفاية التعزيز المؤسسي الجاري وأنشطة بناء القدرات في دعم الإزالة والامتثال لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال حتى - وبما في ذلك - عام 2010؛ وتقييم أولي لفرص إدارة أكثر كفاءة وفاعلية لتجديدات مشروعات التعزيز المؤسسي. وقدمت الورقة بعض الاستنتاجات، بما في ذلك اقتراح بأن تدابير الدعم المؤسسي الموجودة بالفعل تشكل استجابة مناسبة للوفاء باحتياجات بلدان المادة 5 فيما يتعلق بالتزاماتها للامتثال بموجب البروتوكول حتى - وبما في ذلك - تاريخ 1 يناير 2010.

15- وفي المقرر 49/47، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(أ) أن تلاحظ أن تدابير معينة قد اتخذت في فترة الامتثال لايجاد مساندة مؤسسية اضافية ومضمونة ولإعادة تركيز عمل اللجنة التنفيذية على تسهيل الامتثال؛

(ب) أن توافق على أن التدابير التي سبق اتخاذها فعلا انما تمثل استجابة مناسبة لتلبية احتياجات بلدان المادة 5 فيما يتعلق بامتثالها لالتزامات بروتوكول مونتريال حتى - وبما في ذلك - تاريخ 1 يناير 2010؛

(ج) أن تلاحظ أن الخطوات المتوقعة التي ستلزم بلدان المادة 5 للوفاء بالتزاماتها في مجال الامتثال بعد 2010 تدل على أن المساندة التمويلية للتعزيز المؤسسي قد يلزم استمرارها بعد 2010؛

(د) أن ترتيبات التمويل الممكنة ومستويات مساندة التعزيز المؤسسي بعد 2010 ينبغي تفحصها في نهاية 2007؛

(ه) أن تستكشف المدى والطبيعة والأهلية لأية تدابير إضافية يمكن النظر فيها لقيام اللجنة التنفيذية بتمويل الدراسات المسحية والتدابير المؤسسية و/أو الأنشطة التحضيرية الأخرى لازالة الـHCFC في ضوء نتائج الدراسة عن سياسة الصين والدراسات المسحية التي يقوم بها اليونديبي؛

[31] UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/47.
[32] UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53.

(و) أن تعترف بأن مساندة التعزيز المؤسسي قد يقتضي الأمر مراجعتها وفقا للخطوط الارشادية الصادرة عن اللجنة التنفيذية عندما يقوم أحد البلدان باعادة النظر رسميا في خط الأساس لديه مع الأطراف في البروتوكول؛

(ز) أن تطلب من الأمانة أن تعد للاجتماع التاسع والأربعين، في تشاور مع الوكالات المنفذة، ورقة تتفحص الجدارة النسبية للاستعاضة عن المتطلبات الحالية لتقديم طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي، بترتيب مبسط يستعمل التقرير عن التقدم المحرز عن تنفيذ البرامج القطرية، والذي تقدمه الآن سنويا جميع بلدان المادة 5 التي تتلقى مساندة من الصندوق المتعدد الأطراف، مع دورة سنوية لتمويل التجديدات ولكن بدون تغيير المستويات السنوية للتمويل الذي يقدمه الصندوق.

16- وفي الاجتماع التاسع والأربعين (يوليه/تموز 2006)، نظرت اللجنة التنفيذية في الجدارة للاستعاضة عن الشروط الحالية لتقديم طلبات لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي بترتيب مبسط[33]. وخلصت الوثيقة إلى أن بعض السمات الرئيسية للترتيبات الجارية، وخصوصا تلك المرتبطة بالإدارة المالية والمساءلة، قد يحتاج الأمر إلى الإبقاء عليها. وفي حالة الإبقاء على هذه السمات، سيحتاج الأمر إلى الحفاظ على النظام القائم. غير أن الأمانة ستستمر في النظر على نحو وثيق في عملية تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي وقد تكون في وضع يسمح لهل باقتراح بعض التحسينات المفصلة كجزء من الاستعراض القادم، المقرر إجراؤه في نهاية عام 2007. واقترحت الوثيقة أيضا تحسين الترتيبات القائمة لنقل آراء اللجنة التنفيذية إلى حكومات البلدان التي تم تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي فيها.

17- وفي المقرر 32/49، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) المحافظة في الوقت الراهن على التدابير الحالية لتقديم ودراسة طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي؛

(ب) الطلب إلى الأمانة مواصلة فحص فرص تحسين عملية تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي وتناول أية نتائج إضافية في سياق مراجعة التمويل المخصص للتعزيز المؤسسي بعد عام 2010، وذلك ليتم تقديمها إلى اللجنة التنفيذية في نهاية عام 2007 بحسب المقرر 49/47؛

(ج) الطلب إلى الأمانة تقديم مسودة ملاحظات إلى حكومات البلدان التي لديها قضايا تحتاج إلى اهتمام عاجل وذلك للمحافظة على تقدم سير العمل في الإزالة التدريجية و/أو تحقيق الامتثال، أو على نحو بديل، التعليق بشكل إيجابي على النجاحات الاستثنائية أو الإنجازات المتميزة التي حققتها هذه البلدان فيما يختص بالإزالة النهائية.

18- وفي الاجتماع الثالث والخمسين (نوفمبر/تشرين الثاني 2007)، نظرت اللجنة التنفيذية في خيارات لترتيبات التمويل والمستويات الممكنة لدعم التعزيز المؤسسي فيما بعد عام 2010، وفرص تحسين عملية تجديد التعزيز المؤسسي[34]. وقدمت استعراضا موجزا لترتيبات التمويل الجارية لمشروعات التعزيز المؤسسي، واستكشفت الفرص لترشيد طلبات تجديد التعزيز المؤسسي واقترحت مستويات مستقبلية ممكنة للتمويل لدعم مشروعات التعزيز المؤسسي. وخلصت إلى أن الدعم المقدم من الصندوق المتعدد الأطراف لمشروعات التعزيز المؤسسي ينبغي الإبقاء عليه بمستويات مشابهة للمستويات الراهنة لأن الأنشطة المتبقية في وحدات الأوزون الوطنية اللازمة لدعم أهداف الإزالة بعد عام 2010 ستكون مشابهة لتلك الأنشطة اللازمة للوفاء بأهداف إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية.

19- وفي المقرر 39/53، قررت اللجنة التنفيذية:

[33] UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38.
[34] UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/61.

(أ) أن تحيط علما بأن الأنشطة المتوقعة المطلوبة من بلدان المادة 5 للوفاء بالتزامات الامتثال بعد 2010 تشير إلى أنه من المرجح وجود حاجة إلى دعم التمويل للتعزيز المؤسسي بعد 2010 وأنه ينبغي بحث ترتيبات ومستويات التمويل الممكنة لدعم التعزيز المؤسسي لما بعد 2010 مع الأخذ في الحسبان الفقرة (ب) أدناه، وخاصة في ضوء المقرر 6/XIX للاجتماع التاسع عشر للأطراف، الذي فرض التزامات جديدة فيما يتعلق بالإزالة المعجلة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛

(ب) أن تطلب إلى الأمانة أن تستعرض ترتيبات ومستويات التمويل الممكنة لبناء القدرات، واستكشاف نطاق وطبيعة ومدى تأهيل أية تدابير إضافية قد تنظر اللجنة التنفيذية في تمويلها لمعالجة أنشطة الإزالة التدريجية للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي ستوافق عليها اللجنة التنفيذية بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة التعزيز المؤسسي، وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في أخر اجتماع لعام 2009.

20- ونظرت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها السادس والخمسين (نوفمبر/تشرين الثاني 2008)، في التقرير النهائي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي[35]، مفسرة أن التقييم كان جزءا من برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2008 الموافق عليه من اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والخمسين (المقرر 7/53). وقد حددت الدراسة النظرية بشأن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي التي قدمت إلى الاجتماع الرابع والخمسين للجنة التنفيذية[36] مسائل مهمة لتحقيق أكبر تفصيلا خلال النتائج التي تم تلخيصها في هذا التقرير.

21- وفي المقرر 6/56، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) أن تحيط علما بالتقرير الختامي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8؛

(ب) أن تطلب من:

(1) أمانة الصندوق أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج هذا التقييم في استعراضها لتمويل التعزيز المؤسسي وفقا للمقرر 39/53؛

(2) الوكالات المنفذة استعراض الإجراءات اللازمة لصرف المبالغ وشروط الإبلاغ والشروط الإدارية بهدف التقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير في تنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي مع ضمان استمرار المساءلة عن المنصرف من أموال التعزيز المؤسسي؛

(3) أمانة الصندوق والوكالات المنفذة والوكالات الثنائية، بالتشاور مع بلدان المادة 5، الاتفاق على مجموعة من الأهداف، والنتائج المتوقعة والمؤشرات، التي يمكن إدماجها في طلبات مد التعزيز المؤسسي مستقبلا؛

(4) الوكالات المنفذة أن ترصد تنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي وتقديم أي طلبات للتجديد قبل انتهاء مدة المشروع القائم بفترة لا تتجاوز ستة أشهر تمشيا مع المقرر 29/19؛

(5) أمانة الصندوق استعراض أشكال التقارير النهائية وطلبات التمديد لمشروعات التعزيز المؤسسي بهدف ترشيد الإبلاغ واستعراض المشروعات؛

[35] UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8.
[36] UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/13.

(6) أن تطلب إلى اليونيب، عن طريق برنامج المساعدة على الامتثال، إتاحة بعض الوقت خلال اجتماعات الشبكات لمناقشة الإبلاغ عن التعزيز المؤسسي وأهمية تقديم طلبات التجديد في الموعد؛

(7) أن تطلب إلى اليونيب إعداد وحدة تدريب على المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل التقنية المرتبطة بخفض المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية مع الحصول على مدخلات تقنية من الوكالات المنفذة الأخرى، لإحاطات وحدات الأوزون الوطنية خلال اجتماعات الشبكات.

22- وفي اجتماعها السابع والخمسين (مارس/آذار – أبريل/نيسان 2009)، نظرت اللجنة التنفيذية في استعراض لترتيبات التمويل الحالية للتعزيز المؤسسي[37]، ولاحظت أن التعزيز المؤسسي كان من مسائل السياسة العامة التي تتداخل مع أمور السياسة الأخرى، مثل تمويل وإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، وأحالت المسألة إلى فريق الاتصال غير الرسمي المؤسس لمناقشة المسائل المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ورأت اللجنة التنفيذية أن التمويل المستقبلي للتعزيز المؤسسي سوف يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كجزء من مجموعة التمويل التي كان يجب الاتفاق عليها في سياق إزالة الهيدروفلوروكلوروكربون. وبناء عليه، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي، في المقرر 36/57:

(أ) أن تحيط علما بورقة الأمانة (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63) بشأن استعراض ترتيبات التمويل الحالية للتعزيز المؤسسي؛

(ب) أن تواصل تمويل طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2010 على المستويات الحالية انتظارا للحل النهائي للأمر عن طريق اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والخمسين؛

(ج) أن تطلب إلى الأمانة استكمال العمل بشأن الأهداف والمؤشرات والنماذج حتى يمكن تطبيق النتائج على طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة اعتبارا من بداية عام 2010 وما بعده.

23- وفي اجتماعها الثامن والخمسين (يوليه/تموز 2009)، نظرت اللجنة التنفيذية في مسألة مستويات التمويل لمشروعات التعزيز المؤسسي فيما بعد عام 2010[38]. وتمت ملاحظة أنه منذ اعتماد المقرر 49/47، نظرت اللجنة التنفيذية في ورقات سياسات عديدة بشأن التعزيز المؤسسي، وأن الوكالات المنفذة قدمت عددا من الطلبات لتجديد التمويل لمشروعات التعزيز المؤسسي فيما بعد عام 2010، ونتيجة لذلك، لم تتمكن الأمانة من التوصية بالموافقة الشمولية على تلك المشروعات. وعلى هذا الأساس، قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على تجديدات التعزيز المؤسسي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 (المقرر 16/58).

24- وفي الاجتماع التاسع والخمسين (نوفمبر/تشرين الثاني 2009) لدى مناقشة الوثيقة بشأن نظرة عامة على المسائل التي تم تبينها أثناء استعراض المشروع[39]، لاحظت اللجنة التنفيذية أن أول خطة لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية قدمت إلى الاجتماع، اشتملت على الموافقة من حيث المبدأ على التمويل للتعزيز المؤسسي كجزء من مختلف الشرائح، رهنا بظروف الاتفاق القائم على الأداء. وطلب إلى الأمانة النظر فيما إذا كانت توافق، عند الطلب، في إدراج التمويل للتعزيز المؤسسي ضمن خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأشار ممثل الأمانة إلى الفقرة 3 من المقرر 29/XXI. وفيما يتعلق بهذه المسألة، قررت اللجنة التنفيذية أن الأطراف من بلدان المادة 5 تتمتع بالمرونة فيما يتعلق بتقديم طلبات لتمويل التعزيز المؤسسي إما كجزء من خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو بصورة منفصلة، حسب اختيارها (المقرر 17/59).

[37] UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63.
[38] UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/48.
[39] UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/11.

25- وفي اجتماعها التاسع والخمسين، نظرت اللجنة التنفيذية أيضا في وثيقة بشأن التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل بعد عام 2010[40]، وقررت تمديد الدعم المالي لتمويل التعزيز المؤسسي للأطراف من بلدان المادة 5 فيما بعد عام 2010 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2011؛ والسماح للأطراف من بلدان المادة 5 بتقديم مشروعاتها للتعزيز المؤسسي كمشروعات قائمة بذاتها أو ضمن خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 47/59).

26- وفي اجتماعها الستين (أبريل/نيسان 2010)، في سياق الوثيقة بشأن نظرة عامة على المسائل التي تم تبينها أثناء استعراض المشروع[41]، نظرت اللجنة التنفيذية في مسألة سياسة تمت إثارتها بشأن تمويل تجديدات التعزيز المؤسسي, ودعيت اللجنة إلى النظر في تمديد فترة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليها في الاجتماعات السابع والخمسين والثامن والخمسين والتاسع والخمسين تمشيا مع المقرر 47/59، وأن يتم النظر في طلبات التمويل التي تتجاوز ممارسات التمويل الحالية للوفاء بالمسؤوليات الإضافية لخبراء وحدة الأوزون الوطنية عند النظر في المنافع المناخية ومنافع الأوزون. وفي مقررها 10/60، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) تمديد تاريخ تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي التي تمت الموافقة عليها في الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية بما لا يتجاوز سنتين حتى ديسمبر/كانون الأول 2011 تمشيا مع المقرر 47/59؛

(ب) الطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة عن الأهداف والمؤشرات والأشكال ذات الصلة بطلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي لتنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والستين؛

(ج) النظر في مسألة خيارات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي في الاجتماع الحادي والستين للجنة التنفيذية.

27- وفي اجتماعها الحادي والستين (يوليه/تموز 2010)، نظرت اللجنة التنفيذية في التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل وأشكال لطلبات التجديد[42]، وقررت:

(أ) الإحاطة علما بالوثيقة بشأن التعزيز المؤسسي: خيارات من أجل التمويل وأشكال طلبات التجديد (UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49)؛

(ب) الإبقاء على تمويل دعم التعزيز المؤسسي بمستوياته الحالية، وتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي لفترة سنتين كاملتين ابتداء من الاجتماع الحادي والستين، آخذة بعين الاعتبار المقررين 17/59 و47/59(ب) اللذين يسمحان للأطراف العاملة بموجب المادة 5 بتقديم مشروعات التعزيز المؤسسي الخاصة بها كمشروعات قائمة بذاتها أو في إطار خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، واستعراض استمرار تمويل التعزيز المؤسسي بهذه المستويات في أول اجتماع للجنة التنفيذية في عام 2015؛

(ج) الموافقة على الشكل المنقح لطلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي والأهداف والمؤشرات المحددة، والملحقة بوصفها المرفق الخامس عشر بتقرير الاجتماع الحادي والستين[43]، والطلب من الوكالات الثنائية والمنفذة استخدام هذه الأشكال في طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة إلى الاجتماع الثاني والستين وما بعده (المقرر 43/61).

[40] UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/53.
[41] UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/15.
[42] UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49.
[43] UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/58.

28- وفي اجتماعها الرابع والسبعين (مايو/أيار 2015)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب) [44]، وقررت:

(أ) الإحاطة علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي الذي أعد وفقا للمقرر 43/61(ب)، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51

(ب) الإشارة إلى المقررات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية بخصوص التعزيز المؤسسي وإعادة تأكيدها؛

(ج) الموافقة على جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها عند مستوى نسبته 28 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا، بحد أدنى لتمويل التعزيز المؤسسي قدره 42,500 دولاراً أمريكياُ في السنة، من أجل الاستمرار في دعم الامتثال لبروتوكول مونتريال ومواجهة التحديات المتصلة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع أهداف المقرر 6/XIX والانتقال إلى البدائل التي يكون لها أقل آثر بيئي؛

(د) مراجعة التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في أول اجتماع للجنة التنفيذية يعقد في عام 2020؛

(ه) الاستمرار في استخدام الشكل الحالي لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليه في الاجتماع الحادي والستين (المقرر 43/61(ج)) مع تعديل ينبغي إدراجه في القسم 10، للإشارة إلى مؤشرات الأداء، على النحو الوارد في المرفق التاسع عشر بهذا التقرير(المقرر 51/74).

[44] UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51.

المرفق الثاني

الوثائق الرئيسية بشأن التعزيز المؤسسي

رقم الوثيقة	الشهر/السنة	عنوان الوثيقة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/5/Rev.2	نوفمبر/تشرين الثاني 1991	إجراء (لتقديم) البرامج القطرية ومقترحات المشروع إلى اللجنة التنفيذية
UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20	يونيه/حزيران 1992	التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/52 & Corr.1	أبريل/نيسان 1996	مبادئ توجيهية لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/15	يونيه/حزيران 1999	مشروعات التعزيز المؤسسي: تنفيذ المقرر 10/27
UNEP/OzL.Pro/ExCom/30/6 & Corr.1	فبراير/شباط 2000	التقرير النهائي عن تقييم 1999 لمشروعات التعزيز المؤسسي ومشروع خطة العمل للمتابعة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/18	ديسمبر/كانون الأول 2000	المبادئ العامة للاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن المشروعات الجديدة والمجددة للتعزيز المؤسسي (المقرر 7/30(ج))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/16	مارس/آذار 2001	المبادئ العامة للاتفاقات التي تعقد بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي الجديدة والمجددة (متابعة للمقرر 15/32)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/53	يوليه/تموز 2001	التخطيط الاستراتيجي: مقترحات لتنفيذ أطار العمل للاهداف والأولويات والمشاكل والمنهجيات فى مجال التخطيط الأستراتيجى للصندوق المتعدد الأطراف خلال مرحلة الأمتثال
UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/61 and Corr.1	ديسمبر/كانون الأول 2001	دراسة لتعيين نقطة بداية لتحديد الاستهلاك المتبقي من الـ ODS المؤهل للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف: متابعة للمقرر 66/34 (أ)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/49	يوليه/تموز 2004	الآثار المحتملة لزيادة المبالغ اللاحقة الموافق عليها لمشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 22/42(ب))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/CRP.1	ديسمبر/كانون الأول 2004	تعزيز بناء قدرات وحدة الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5 في المراحل النهائية من فترة الامتثال لبروتوكول مونتريال – اقتراح مقدم من حكومة الصين
UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/47	أبريل/نيسان 2005	تعزيز بناء القدرات في وحدات الأوزون الوطنية لبلدان المادة 5 في المراحل النهائية لفترة الامتثال (لبروتوكول مونتريال (متابعة للمقرر 64/44
UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53	نوفمبر/تشرين الثاني 2005	النتائج التمهيديّة لتحليل يتعلّق بخطوة وسياسات عامة ممكنة مطلوبة لمساعدة الامتثال بكافة متطلّبات إزالة الموادّ المستنفدة للأوزون ، بما في ذلك مراجعة مشروعات التعزيز المؤسسي التي جرى التفكير فيها وفقاً للمقرّر 57/35 (متابعة المقرّر 55/45)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38	أبريل/نيسان 2006	المزايا النسبية لاستبدال المتطلبات الحالية لتقديمات طلبات تجديد مشروع تعزيز مؤسسي، بتدبير مبسّط (متابعة المقرّر 47/49)

رقم الوثيقة	الشهر/السنة	عنوان الوثيقة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/61	نوفمبر/تشرين الثاني 2007	ورقة بشأن خيارات عن ترتيبات التمويل الممكنة ومستويات مساندة التعزيز المؤسسي ما بعد عام 2010، و فرص تحسين عملية تجديد التعزيز المؤسسي (متابعة للمقرّرين 49/47 و 32/49)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/13	أبريل/نيسان 2008	دراسة نظرية عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8	نوفمبر/تشرين الثاني 2008	التقرير النهائي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63	أبريل/نيسان 2009	التعزيز المؤسسي ما بعد عام 2010: التمويل ومستويات المساندة (متابعة للمقرر 39/53)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/48	يوليه/تموز 2009	التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل ما بعد عام 2010 (متابعة للمقرر 39/53 والمقرر 36/57(ب))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/53	نوفمبر/تشرين الثاني 2009	التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل بعد عام 2010
UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/15	أبريل/نيسان 2010	نظرة عامة على القضايا التي تم تبينها أثناء استعراض المشروعات
UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49	بوليه/تموز 2010	التعزيز المؤسسي: خيارات من أجل التمويل وأشكال طلبات التجديد
UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51	مايو/أيار 2015	استعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب))